

الهجرة القسرية واللجوء: اشكالات مفاهيمية وانعكاس للامساواة في حرية التنقل
**Forced Migration and Refugee: Conceptual Problems and a Reflection of
 Freedom of Movement**

مداني ليلي*

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، l.madani@univ-boumerdes.dz

تاريخ القبول: 2021/09/10

تاريخ الإرسال: 2021/03/21

ملخص:

تعتبر قضية الهجرة القسرية ضمن ما تحتويه من مفاهيم كاللجوء من أكثر القضايا حساسية لارتباطها بعوامل متعددة أمنية واجتماعية واقتصادية وبيئية وحتى إنسانية. باعتبار أن دوافع الهجرة واللجوء كظاهرتين ازدادت حدتهما منذ نهاية الحرب الباردة نظرا لتزايد وتعدد العوامل المسببة لهما، إلا أنهما إلى حد ما أصبحا مفهوميين غامضين خاصة في ظل مضمون المفهوم التقليدي لكل من الهجرة القسرية واللجوء والذي لم يعد يعبر عن حقيقتهما، لذا فإن هذه الدراسة تحاول توضيح مختلف أنواع الهجرة واللجوء والأسباب الدافع لهما بدراسة نقدية تحيط بمختلف أنواع الهجرة واللجوء الموجودان واقعيًا والغائبان قانونيًا بتحديد مضمون الهجرة واللجوء والمفاهيم التي تتقاطع معهما، خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم ضمن جائحة كوفيد-19 وتبعاتها كتقييد حرية التنقل استجابة للضرورات الصحية ضمن جواز سفر صحي وهو ما زاد من تعقيد مفهوم الهجرة بشكل عام باعتبارها تعكس اللامساواة في الحق في الحركة والتنقل بغض النظر عن طبيعتها. الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ اللجوء؛ الهجرة القسرية؛ حرية التنقل؛ اللامساواة.

Abstract :

The issue of forced migration is one of the most sensitive issues as it is linked to multiple security, social, economic, environmental, and even humanitarian factors. The motives for migration and refugees have increased since the end of the cold war and have become vague concepts, especially given the content of the traditional concepts of both forced migration and asylum, which are no longer true. Thus, this study attempts to clarify the different types of migration and refugees, as well as the reasons behind them. This can be reached by critically examining the different types of migration that exist and are legally absent through determining the content of migration and asylum and the concepts that intersect with them. Especially in light of what the world is witnessing today during the COVID-19 pandemic and its consequences, such as the restriction of freedom of movement in response to health needs within a health passport, which in turn further complicates the concept of migration and freedom of movement in general.

Keywords: Migration; Refugee; Forced Migration; Freedom of Movement; Inequality.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تثير قضيتي الهجرة واللجوء الكثير من الاشكالات المفاهيمية خاصة أن أسباب الهجرة تزايدت بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة نتيجة تزايد التفاوتات الاقتصادية والتنموية إلى جانب تزايد الحروب والنزاعات والعنف كعوامل أساسية كانت السبب في تفاقم ظاهرتي الهجرة واللجوء، وسواء تعلق الأمر بالهجرة النظامية أو المهاجرون الطوعيون (الكثير منهم غير مرغوب فيهم) أو غير والنظاميون، خاصة إذا تم النظر الي ظاهرة الهجرة بشكل عام ضمن مفهوم حرية الحركة والتنقل من خلال ما يشهده العالم من عوامة لحق الخروج وتقليص حق الدخول خاصة في العلاقة بين الشمال والجنوب، والذي جعل المهاجرين يخضعون لاعتبارات مرتبطة بأشكال من التمييز في العمل والسكن والحياة اليومية بشكل عام، إلى جانب الحالات الخاصة التي تفرض نوعا من الطرد والإقصاء والهجرة الاجبارية إلى جانب كل ذلك، تزايدت ظاهرة اللجوء كهجرة قسرية نتيجة حالات العنف المسلح أو لأسباب مرتبطة بغضب الطبيعة، إلى جانب أشكال التمييز المرتبطة بها في دول الوصول دون ان يشهد اللاجئون أي تحسن في وضعيتهم أو حقوقهم، وعليه تستكشف هذه الدراسة إشكالية مفادها: ما المقصود بالهجرة القسرية واللجوء؟ وفيما تتقاطع مع مختلف المفاهيم الاخرى المشابهة لها نظريا والمختلفة عنها ضمنيا؟ وما حدود المساواة في حرية التنقل؟.

وضمن هذا الاطار تناقش هذه الورقة البحثية الاطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم المرتبطة بمفهومين اساسين هما الهجرة واللجوء من خلال التطرق إلى الفوارق الأساسية بين المفاهيم المختلفة للهجرة الطوعية (خاصة الانتقائية المرتبطة بالجانبين المادي والتعليمي والتكويني وحتى الصحي اليوم في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 "COVID-19" ضمن ما يعرف بجواز السفر الصحي أو جواز كورونا) والهجرة القسرية مع التركيز على هذه الأخيرة ضمن مفهوم اللجوء الذي يخضع لاتفاقية جنيف 1951، والنزوح أو مهاجروا الداخل الذين يتمتعون إلى حد ما بنوع من الحماية، وكذا المهاجرون البيئيون الذين لا وضعية قانونية لهم إلى يومنا هذا، إلى جانب أولئك من لا وطن لهم والمحكوم عليهم بالنفي أو حتى التيه في بلادهم دون التمتع بحق الانتماء قانونيا لأسباب عرقية أو دينية أو حتى تاريخية، وكذا الهجرة المختلطة والهجرة الاقتصادية... إلخ التي تتقاطع بدورها مع مختلف المفاهيم المشار اليها سابقا، ولذا سوف نعمل على توضيح المحتوى القانوني والسياسي للمفاهيم السابقة والتي منها من تتقاطع في اسبابها ومنها من تتقاطع في طبيعتها ومنها من تتقاطع في

مسارها، إلى جانب المخرجات النهائية التي تتقاطع في الجمع بين مختلف المفاهيم السابقة والتي توضح طبيعة اللامساواة المتزايدة في الحق في الحركة لدرجة أن منها من أدى إلى انتاج شكل من أشكال العبودية الحديثة.

وعليه تتناول هذه الورقة البحثية بشكل عام المحاور التالية:

- مفهوم الهجرة القسرية واللجوء وأنواع الهجرة.

- حدود حرية التنقل واللامساواة في الحركة.

المحور الأول: مفهوم الهجرة القسرية واللجوء وأنواع الهجرة

يعتبر مفهومي الهجرة واللجوء من المفاهيم التي يزداد غموضها وتعقيدها مع التطور التاريخي للمجتمع وتعدد الحياة وزيادة دوافع الهجرة خاصة القسرية منها، لذا يهدف هذا المحور لتحديد مفهومي الهجرة ضمن مختلف أنواعها وكذا اللجوء كأحد المفاهيم الذي تحتويه الهجرة القسرية.

أولاً: تحديد مفهومي الهجرة واللجوء

هناك تسميات مختلفة للمهاجرين وان كانت تعبر عن وصفا لهم أكثر منها تسمية علمية كالحركيين أو المتحركين أو حتى المطرودون أو المتأرجحين أو المتذبذبين، وتعرف منظمة الامم المتحدة المهاجرين "بأنهم الأشخاص الذين عاشوا خارج بلادهم الاصلية التي ولدوا فيها لمدة 12 شهر أو زيادة عن ذلك"¹ كما أن الدراسات الاحصائية للهجرة تعتمد مصطلحات خاصة تعبر بها عن أعداد المهاجرين عادة خلال عام من خلال الاشارة إلى "تدفق المهاجرين والذي تشير به إلى عدد المهاجرين الذين دخلوا إلى دولة ما والذي يعرف بالتدفق إلى الداخل...أما ألك الذين يغادرون دولة ما فيشار إليه بتصدير الهجرة أو التدفق إلى الخارج، وبمقارنة الأرقام يتم الحصول على ما يعرف بصافي الهجرة والتي يتم من خلالها فهم اتجاهات ومجرى حركة المهاجرين"²، بغض النظر عن طبيعة الهجرة قسرية أبشكلاً عام بغض النظر عن أسبابها وطوعية، في ذات الوقت يتم التعبير عن ألك "المولودون من مهاجرين في دولة المهجر بالرعايا الأجانب باعتبار آبائهم لا يزالون يحتفظون بجنسية بلدهم الأم"³، وينطوي هذا التعبير عادة على الجيلين الثاني والثالث للمهاجرين الذين استقروا في ذلك البلد.

أما علماء الاجتماع فيعرفون الهجرة بشكل عام "بالفعل الاجتماعي الذي ينجم عنه تغير اجتماعي يؤثر على المجتمع ككل في كل من الدولة المرسله او الدولة المستقبلة للمهاجرين"⁴، أما الهجرة القسرية فتعتبر تعبيراً عاماً عن ألك الذين اضطروا إلى ترك مكان اقامتهم وتواجدهم بالتحرك داخليا أو خارج حدود الدولة بحثاً عن الأمن نتيجة وجود خطر يهدد حياتهم، ويدخل ضمن الهجرة القسرية اللاجئون والنازحون وحتى اللاجئون البئيون، إلا أن تعريف "اللجوء ولد نتيجة الصراع بين الشرق والغرب فهو يعبر عن ذلك الصراع وناتج من نواتجه، كما هناك من يربط ولادته في مرحلة ظهوره الاولى بالمجاعة التي ضربت أوربا سنة 1933، وهكذا فان التعريف ناتج من تجربة سياقها الجغرافي والسياسي أوربي وعلى الرغم من المسحة المسحية إلا أنه أشد تأثراً بالثقافة اليهودية...لذا ظهرت المفارقة في تطبيق المعايير نفسها التي يشترطها التعريف في بيئة مختلفة"⁵، فمثلاً ترفض بعض الدول خاصة تلك التي تستوعب الكثير من اللاجئين تسمية من ينطبق عليهم صفات اللجوء باللاجئين وتفضل تسميتهم نازحين كلبنان نظراً لوجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين طال امد وجودهم إلى جانب الاعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين القادمين منذ سنة 2011، ولعل أعداد اللاجئين في المعمورة ككل قد تجاوز اليوم العدد الذي تم احصائه على اثر الحرب العالمية الثانية الذين "وصل عددهم إلى 59 مليون اضطروا إلى التحرك بسبب الحرب والاضطهاد والعنف على اثر الحرب العالمية الثانية"⁶، ويصل عددهم حسب "احصائيات نهاية سنة 2015 إلى 65,3 مليون شخص تحركوا بسبب الاضطهاد والنزاعات والحروب والعنف بشكل عام وبما في ذلك من تحركوا بسبب انتهاكات لحقوقهم المقدر عددهم بـ 5.8 مليون شخص وهو ما يعني ان النسبة الصافية من اللاجئين تصل إلى 59,5 مليون شخص"⁷، "فاللاجئ هو افتقار للدولة بمعنى جديد...أهم مطرودون وخارجون عن القانون من نوع جديد إنهم نواتج العولمة وخلصتها وتجسيدها لروحها الطلائعية...لقد دفعوا إلى أطراف الجرف الذي قد يكون مؤقتاً أو دائماً...وحتى وان كان مؤقتاً فإنهم في حالة حراك لن يكتمل لأن هدفهم وصولهم أو عودتهم يظل غير واضح والمكان الذي بوسعهم أن يسموه نهائياً لا يتيسر الوصول اليه...اللاجئون هم التالف البشري في تخوم الأرض...الغرباء حتى العظم الغرباء المرفوضون والمقابلون في كل مكان بالكرهية والحقدهم انهم خارج المكان حيثما ذهبوا"⁸ وهناك ضمن هؤلاء فعلاً من طال أمد تنقلهم مع التلاشي التدريجي لأمل العودة ثانية، ويأتي على رأسهم "اللاجئون الفلسطينيون الذين هجروا منذ أربعينات القرن

الماضي وكذا الأكراد الذين نزحوا من العراق وسوريا وتركيا وإيران إلى جانب الصحراويون الذين ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنهم يعيشون أحد أكثر اوضاع اللجوء طويل الامد في العالم وينظرون ثاني اقدم حالة لجوء لدى المنظمة⁹ وهذا ما يعرف باللجوء الطويل الامد أو النزوح طويل الأمد وباختصار "يلخص مفهوم الهجرة مجموعة من العوامل والتفاعلات المعقدة التي تؤدي إلى الهجرة الدولية وتؤثر على مسارها، فالهجرة عملية تؤثر على كل بعد من أبعاد الوجود الاجتماعي وتعمل على تطوير ديناميكته الخاصة المعقدة"¹⁰، حيث تعرف القارة الافريقية أكبر عدد من المهاجرين تاريخيا لذا تسمى بـ"القارة المتحركة إلا أن النسبة الأكبر من التنقلات تتم داخل القارة ذاتها وليس عبر الصحراء الكبرى و البحر المتوسط نحو أوروبا بالرغم من أن نسبة التنقل خارج القارة قد ارتفعت إلا أنها في حقيقة الامر لا تزال ضئيلة بالمقارنة مع التنقل داخل القارة"¹¹، وتعتبر من أكبر المغالطات الاعلامية وحتى السياسية تلك التي تروج للهجرة ضمن خط واحد من افريقيا باتجاه أوروبا في الوقت الذي لا مجال فيه للمقارنة بين الهجرة داخل القارة الافريقية وباتجاه أوروبا.

ثانيا: التصنيفات المختلفة للهجرة:

هناك العديد من المعايير التي يتم استخدامها للتمييز بين التصنيفات المختلفة للهجرة ولا يوجد اتفاق حول معايير محددة أو تصنيفات محددة للهجرة نظرا لكون ظاهرة الهجرة يمكن دراستها ضمن مختلف التخصصات ولذا سوف نعمد للتطرق إلى مجموعة من المعايير الأكثر استعمالا في تصنيف الأنواع المختلفة للهجرة حيث منها من يصنفها حسب طبيعتها القانونية أو حتى أسبابها ومنها حسب معيار الوقت ومنها حسب المقر وهو ما يعطينا التسميات المختلفة من لجوء وهجرة نظامية وغير نظامية أو هجرة مؤقتة وأخرى دائمة أو هجرة داخلية (نزوح) وأخرى خارجية...إلخ، ويمكن التطرق إليها من خلال ما يلي:

1- من حيث طبيعتها: يميز الباحثين بين نوعين رئيسيين من الهجرات حيث يعتبر التصنيف الأكثر استخداما وهما: الهجرة القسرية والهجرة الطوعية وكلاهما قد تكون هجرة دولية خارج حدود الدولة أو هجرة داخلية داخل حدودها.

أ- الهجرة القسرية: (أو المَهْجَرُونَ) هم ألك الذين تدفعهم مخاطر كبرى وتجبرهم على مغادرة بلدهم حتى وإن كانوا من السكان الأشد فقر الذين ينزعون إلى البقاء في بلادهم"¹²، إلا أن

الاضطرابات والنزاعات التي تهدد بقائهم تضطربهم إلى التنقل، "إن دراسة الحركة البشرية القسرية هي في قمة التعقيد بحكم ارتباطها بالظواهر السياسية والاقتصاد والمجتمع والبنية السكانية والنفسية إلى جانب كونها تستبطن أبعادا دولية وصحية وقضايا الطوارئ السياسية والانسانية المعقدة إلى جانب انها ترسم تطورات علاقات البشر بالارض من حيث الحركة والسكون"¹³، ولعل أكثر القارات التي تشهد الهجرة القسرية هي القارة الافريقية "ففي بعض المناطق تعد الهجرة القسرية هي الشكل الرئيسي لحركة السكان وسببها الحروب الطويلة والمتكررة الداخلية والخارجية وينطبق ذلك مثلا منذ نهاية الحقبة الاستعمارية على مناطق القرن الافريقي وشرق افريقيا ومنطقة البحيرات العظمى ووسط افريقيا"¹⁴ وضمن الهجرة القسرية يمكن التمييز كذلك بين النازحين واللاجئين.

• مهاجرو الداخل أو النازحون: هم تلك الذين تضطربهم مخاطر تهدد حياتهم إلى التنقل داخل البلد الذي يقيمون فيه ويحملون جنسيته وهم يستفيدون من الحماية المؤقتة إلى حد ما في الاماكن البعيدة عن مكان النزاع أو الخطر سواء أمني سياسي أو بيئي في البلد الذي ينتمون إليه، وهؤلاء يندرجون ضمن مضمون مفهوم الهجرة القسرية، ولا بد من الاشارة إلى أن هناك عدد من الدول التي لديها حركة نزوح داخلي لأسباب أمنية أو حتى بيئية، ك "أوغندا حيث يقدر عدد النازحين داخليا بـ1,7مليون نازح وهو ما يمثل 6% من تعداد السكان وهم قادمون من شمال أوغندا نتيجة الصراع الذي دار بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية مما تسبب في نزوح حوالي 90% من السكان"¹⁵، إلا انه ليس لديها سياسة واضحة وفعالة لمواجهة النزوح الداخلي، على خلاف بعض الدول الاخرى التي تتبنى سياسات محددة لأسباب اقتصادية وبيئية أكثر منها لأسباب أمنية وسياسية كالصين بمنع الهجرة الداخلية أو التحرك من الريف إلى المدينة، ، ومن المؤسف القول أنه ضمن هذا الصنف من ما يعرف بمهاجري الداخل هناك من لا يندرجون ضمن الهجرة القسرية باعتبار أنهم مهاجرون اقتصاديون تحركوا داخل حدود الدول بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية وليس لأسباب أمنية وسياسية، و"تظهر الصين بتعداد من مهاجري الداخل يصلون إلى 240 مليون نسمة وهو ما يعادل تقريبا تعداد المهاجرين الدوليين في المعمورة ككل، ونصف هؤلاء مهاجرين سربيين خفية داخل بلادهم ذاتها، وهم يحملون تسمية هو كو Hu Kou ريفي وهي وضعية ترتبط بالحقوق الاجتماعية أو حقوق الولادة...لأنه لا يبقى للريفي أي حقوق إذا قرر الهجرة إلى

المدينة من دون ترخيص أو بسبب الاعمال الكبرى، والنتيجة هي أن الرفيين يتكدسون في احشاء الحضارة الصينية محرومين من كل حق بما في ذلك ارتياد اطفالهم المدرسة... وهم يشكلون يد عاملة مكتومة متدنية الأجر¹⁶، والصين لا تعتبر الدولة الوحيدة التي تمنع الهجرة الداخلية فمثلا الاتحاد السوفياتي كان يمنع الهجرة الداخلية، إلا أنها ألغيت منذ سنة 1994، وعادة ما نجد هذا النمط من الهجرة الداخلية في الدول ذات الكثافة السكانية العالية كاليهند والبرازيل ونجيريا مثلا.

• **اللاجئون:** هم ألك الذين تضطروهم أحداث العنف والنزاع أو الحرب على الخروج من بلده إلى بلدان أخرى سواء كانت مجاورة أو بعيدة هربا من العنف حفاظا على حياتهم وهؤلاء تمثل اتفاقية جنيف سنة 1951 والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967 الاطار الدولي لحمايتهم، حيث تعرف هذه الاخير اللاجئ " بأنه كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد على أساس عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو رأي سياسي"¹⁷ وتتضمن هذه الاتفاقية (جنيف سنة 1950) "عدم ابعاد المهجرين قسرا إلا أنه ليس كل طالبي اللجوء يحصلون على وضعية قانونية كلاجئين إذ أن الاحصائيات تشير إلى أنه من بين 40 مليون شخص يجدون أنفسهم كلاجئين لا يستفيد إلا 10 ملايين من الوضعية القانونية كلاجئين في حين يبقى البقية بلا حق لا هم لاجئين ولا هم مطرودون أو مبعدون"¹⁸ باعتبار ان اتفاقية جنيف تمنع أي دولة من طرد المهجرين قسرا أي بسبب الحروب أو أوضاع العنف المهددة لحياتهم.

• **المهجرون البيئيون:** إن التغيرات البيئية كالتصحّر والجفاف والفيضانات وانفجار البراكين والأعاصير وارتفاع منسوب مياه البحر وحتى تراجع المساحات المزروعة والمأهولة بالسكان أو حتى زوال الغابات هي في ذات الوقت "سبب ونتيجة للنزوح واللجوء البيئيين...فالهجرة البيئية باعتبارها أحد أهم تداعيات التغيرات المناخية...فاللاجئون البيئيون هم ألك الأفراد الذين يضطرون إلى مغادرة محل اقامتهم الأصلية مؤقتا أو بصفة دائمة نتيجة تدهور بيئي شديد يهدد بقائهم أو كان يؤثر بدرجة خطيرة على نوعية حياتهم"¹⁹، وبالرغم من أن الهجرة الداخلية أي النزوح أو اللجوء البيئي كظاهرة هو قديمة جد، إلا أن هذه التسمية المهجرون البيئيين أو اللاجئون البيئيين تعتبر حديثة حيث "ظهرت منذ 15 سنة كهجرة قسرية إلا أنهم إلى يومنا هذا لا يتمتعون بالوضعية القانونية... ويقدر فريق الدراسة والاستعلام حول المناخ GIEC عددهم بـ40 مليون شخص يعيشون

في الجنوب وأغلبهم نازحين أي مهاجرو الداخل²⁰، ولا توجد احصائيات حول اللاجئين البيئيين أي الذين تجاوزوا حدود بلدهم أو حتى توجهوا نحو دول الشمال لأسباب بيئية. ولعل من النتائج الأساسية للتغيرات المناخ أن مسألة اللجوء والنزوح البيئيين أدى إلى تصاعد أعمال العنف خاصة عندما يتعلق بسبب مناخي دائم كالجفاف على خلاف الأسباب العارضة كالكوارث الطبيعية غير المستمرة، وعليه توصل الباحثون إلى وجود علاقة بين موسم الجفاف وازدياد أحداث العنف، وبالتالي أهمية السياق الاجتماعي والسياسي في تصعيد أعمال العنف كمحصلة وان كان هذا العامل لا يظهر بشكل مباشر وقد أحصى "المجلس الأوروبي في هذا الإطار سبعة صراعات ترتبط بمشكلات التغيرات البيئية وهي الصراع على الموارد والصراعات الحدودية والإقليمية والهجرات البيئية ومشكلات ارتفاع مستوى منسوب سطح البحر وتداعياتها الاقتصادية والأمنية، وأزمات انعدام السيطرة والتطرف، ومشكلات الحصول على الطاقة والوقود وصعوبة التوافق على المعايير"²¹، ويمكن أن تظهر الهجرة البيئية كحلقة مفرغة فسلوك الانسان والاستغلال غير العقلاني للطبيعة والبيئة وما أفرزه أدى إلى ظاهرة الاحتباس الحراري بل أكثر من ذلك فالاستغلال غير العقلاني للموارد الخام والباطنية في بعض الدول أثر هو الآخر على البيئة وخاصة الجفاف والتصحر في دول العالم الثالث ودول افريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، وانكشاف الطبيعة في ذات الوقت يؤدي إلى موجات الهجرة واللجوء ليؤثر الانسان في البيئة فيتأثر هو الآخر باختلالاتها، وهناك جهود دولية لتقنين وضعية هؤلاء أو توفير الحماية لهم من خلال اتفاقية دولية متعددة الأطراف حيث تم في هذا الإطار "اجتماع لفريق عمل يعمل في جنيف منذ سنة 2011 من خلال مبادرة نانسن Nansen لإيجاد حل لهذه المشكلة"²²، فهناك "حالات تشرد واسعة النطاق ناتجة عن مخاطر مرتبطة بالطقس والمناخ"²³ خاصة أن كل التوقعات والدراسات المستقبلية تشير إلى أن أعداد هؤلاء أي المهاجرون البيئيون سوف يزداد خلال السنوات القادمة.

● المهاجرو من لا وطن لهم: يقدر عددهم في العالم 13 مليون من المهجرين من لا وطن لهم ولا حقوق، وقد جاء سابقا جواز سفر نانسن في الماضي من أجل منفي الامبراطوريات الكبرى وضحايا المجازر غداة الحرب العالمية الاولى (الارمن والروس)، إلا أن اليوم تعداد عديدي الوطن مرتفع خاصة في بنغلاديش ومينمار، حيث لا تقبل السلطات وجودهم لأسباب سياسية (البنغاليون الذين أيدوا باكستان في حرب استقلال بنغلاديش) أو لأسباب عرقية ولسالية أعراق لا يعترف بها

الدستور في بورما، وبما أنه لا دولة لهؤلاء فإنه محكوم عليهم بالنفي أو التيه في بلادهم ذاتها²⁴، وهؤلاء لا وضعية قانونية لهم ولا وجود لأي جهود أو مبادرات ذات أهمية تسعى لإيجاد حل لهؤلاء من خلال الاعتراف بهم في بلادهم، وتسوية وضعيتهم أو حتى منحهم وضعية قانونية كلاجئين مثلهم مثل لاجئي الحروب والنزعات باعتبارهم أيضا يتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد.

ب- الهجرة الطوعية أو الاختيارية: يعتبر المهاجرون الطوعيون ألك الذين يتنقلون من الجنوب نحو الشمال بحثا عن حياة افضل أغلبهم شباب "ويقدر هؤلاء بأكثر من 240 مليون حسب احصائيات سنة 2015 وهو العدد الذي تضاعف عدة مرات منذ سنة 1975"²⁵، ويعود السبب الاساسي لهذا النوع من الهجرة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في دول الجنوب بشكل خاص وتشمل هذه الهجرة ثلاث أنواع من المهاجرين:

- الهجرة الطلابية: (هجرة الأدمغة): يعرف هذا النوع من الهجرة بهجرة العقول أو نزيف العقول أو الأدمغة Brain Drain كمصطلح أطلقته الصحافة البريطانية على خسائرها من هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية في نهاية الأربعينات من القرن 20، بسبب هجرة المهندسين والأطباء والعلماء من بريطانيا نحو الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية²⁶، فالكثير من الدول تقلق بشكل كبير من خسارة رأس المال البشري خاصة أن تدفق المهاجرين يأخذ اتجاهها واحدا من دول الجنوب نحو دول الشمال، طبعا هناك "جدل كبير حول تداول العقول ودورانها في العالم على اعتبار أنه إن لم يكن هناك امكانية لاستخدام الأشخاص من ذوي الكفاءات العالية في بلدهم فمغادرتهم لن تخرب اقتصاده، فهجرة الكفاءات لا يكون فقط بحثا عن رواتب أعلى في دول الشمال، ولكن أيضا بسبب ظروف العمل والمعيشة في الجنوب التي تعاني من التخلف والفقر حيث أي تطور له يكاد يكون منعدم"²⁷، لذا فهم يقدمون كفاءتهم لبلد آخر أكثر تقدما يستمر في سلب الموارد البشرية لدول الجنوب، كما أن فرضية حقيقة وجود تداول ودوران للعقول في العالم تبقى محل شك خاصة اليوم في ظل ازدياد الهوة بين الشمال والجنوب، وضمن هذا الاطار ظهر مصطلح "الهجرة المتداولة أو الهجرة الدائرية كإشارة إلى الهجرة المؤقتة والتي تعني انتقال المهاجرين إلى المنطقة التي تستقبلهم لبضعة اشهر أو سنوات ثم يعودون ثانية إلى بلادهم"²⁸، وعادة ما يتضمن هذا النوع من الهجرة ما يعرف بـ"برامج هجرة العمالة المؤقتة او الموسمية او العمالة الزائرة وهي مصممة لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية لكل من دولة المنشأ

والدول المقصودة بالهجرة²⁹، أو حتى الهجرة لأغراض التموين أم اكتساب الخبرة، باعتبار ان هذا النوع من الهجرة عادة ما يعود بالفائدة على كل الاطراف الدول المرسله والمستقبله وحتى المهاجر.

• **هجرة العمال ذوي الكفاءة:** ويمكن أن نميز في هذين النوعين بين المهاجرين بطريقة نظامية أي من خلال الحصول على تأشيرة ويقومون بتمديد اقامته بطريقة غير نظامية ليتحولوا إلى مهاجرين غير شرعيين بسبب عدم حصوله على تمديد للإقامة في بلد المهاجر بطريقة قانونية، أو حتى الهجرة غير الشرعية: الهارغا harragas: وهذه التسمية تعبر عن الهجرة غير الشرعية من دول شمال افريقيا (المغرب الجزائر وليبيا وتونس) خاصة أو من ألك الذين لا يحملون وثائق أو غير القانونين، وعادة ما يجتازون الحدود نحو أوروبا عبر زوارق الموت حيث "تقدر حصيلة القتلى في البحر الابيض المتوسط من هؤلاء حوالي "3000 مهاجر على الاقل ماتو في البحر خلال عام 2014"³⁰، وعادة هذا النوع من المهاجرين أقل حظا في الحصول على ادني الحقوق في البلد الذي هاجروا إليه وهي الفئة التي يسهل استغلالها كيد عاملة.

إن التميز بين هذه الانواع الثلاث من الهجرة الطوعية لا يعني بالضرورة أن الهجرة الطلابية وهجرة العمال ذوي الكفاءة تتم بصفة نظامية وقانونية إذ قد نجد ضمن الهارغا أي المهاجرين غير الشرعيين طلبة وذوي الكفاءة والمؤهلات المهنية وحتى بطالون وعديمي المستوى التعليمي والمهني وهو ما يعرف بالهجرة المختلطة.

2- من حيث دوافعها: ويمكن هنا الاشارة إلى أهم دافع للهجرة ضمن ما يعرف بالهجرة

الاقتصادية

• **الهجرة الاقتصادية:** تحتل الهجرة بسبب العوامل الاقتصادية في افريقيا أهمية كبيرة ففي "سنة 2006 كانت هناك 39 دولة أفريقية ضمن 50 دولة من أقل الدول نموا في العالم مع وجود 70% من مواطني بعض الدول الافريقية يعيشون على أقل من دولار لليوم، ولهذا أصبحت الهجرة سبيلا للهرب من الفقر المدقع وفي سنة 2005 تم احصاء 17 مليون مهاجر دولي من افريقيا منهم 3 ملايين لاجئين"³¹، ويدخل ضمن هذا النوع من الهجرة غير المقتنة لامكانية طلب اللجوء من طرف المهاجرين أو اللاجئين لاسباب اقتصادية إلا أنه لا بد من الاشارة إلى أنه إلى يومنا هذا لا يزال هناك نوع خاص من الهجرة الاقتصادية تعرفه "منطقة الساحل الافريقي (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد) من خلال الهجرة التقليدية المعتمدة على دورات هطول الامطار والجفاف"³²، إذ يهاجر

سكان تلك المناطق بحثا عن أماكن قابلة للعيش خاصة في ظل ما يشهده العالم من احتباس حراري خاصة القارة الأفريقية التي ستكون الأكثر تضررا من ارتفاع درجة حرارة الأرض.

المحور الثاني: حدود حرية التنقل واللامساواة في الحركة.

يعالج هذا المحور نقاط التقاطع بين الهجرة القسرية والهجرة الاختيارية ضمن دور عوامل الطرد في تكريس كلا الحالتين للمهاجرين، وكذا حدود حرية التنقل ضمن الأبعاد المختلفة للإمكانات التنقل اليوم والقيود التي تحد من ذلك خاصة في ظل جائحة كوفيد-19.

أولاً: حدود تقاطع مفهومي الهجرة واللجوء والمفاهيم المرتبطة بهما

تلتقي الهجرة القسرية بالهجرة الاختيارية ضمن ما يعرف "بعوامل الطرد"³³ التي عادة ما ترتبط بالأوضاع في البلد الاصلي سواء كانت أوضاع تشكل خطرا على حياة الفرد أو المواطن في بلده من خلال الحروب والنزاعات والعنف أو حتى لأسباب بيئية قاهرة، وبالتالي تعتبر هجرة قسرية أي عوامل طرد مهددة لحياة الفرد، بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى الجغرافية والديموغرافية أو ما يمكن أجمالها في الاختلالات التنموية المزمنة، وبالتالي هجرة اختيارية وهو ما يعني عوامل طرد مرتبط بظروف معيشية قاسية بغض النظر عن تأثيرها إذا كان يصل على تهديد حياة الفرد أو لمجرد ارتباطه ببحث الفرد عن فرص أفضل في مكان أفضل، في حين تتمثل "عوامل الجذب"³⁴ والتي تكون عادة في البلد المستقبل أو المهاجر اليه أوضاع أفضل سواء اقتصادية أو اجتماعيا أو حتى تعليمية أو حتى ظروف عمل أفضل مما تدفع خاصة فئة الشباب إلى الهجرة، ويمكن ان تتقاطع الهجرة واللجوء ضمن المصطلحات التالية:

1- الهجرة المختلطة: هي التي تجمع بين مختلف أنواع المهاجرين السابقين وحتى من دول مختلفة "فالعديد من حركات الهجرة تشمل نوعين المهاجرين لدوافع اقتصادية واللاجئون السياسيون مما جعل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تتحدث عن تدفقات الهجرات المتنوعة والمختلطة ككل"³⁵، وهو ما جعل الهجرة ظاهرة معقدة جدا في اسبابها وطرقها وحتى في كيفية التعامل معها أو معالجتها، فالهجرة المختلطة تشمل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين والقصر بذويهم وبدونهم والمهاجرون البيئيون وضحايا الاتجار بالبشر... وغيرهم من المهاجرين أيا كانت أسباب تحركهم وهجرتهم سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو ثقافية.

2- الشتات: تطلق تسمية "الشتات" على تجمعات من المهاجرين المستقرين في المهجر بغض النظر عن هويتهم المؤقتة سواء مهاجرين بطرق شرعية أو غير شرعية سواء لاجئين أو طالبي لجوء أو غيرهما من أصناف المهاجرين، ويرى الباحثون أن وجود الشتات يشجع على الهجرة... وأنه لم يكن هناك وجود لشتات إلا بعد سنة 1960 باعتبار أن قبل تلك السنة كان الشتات ضئيل العدد³⁶، ولعل أهمية الشتات تكمن في تقليل تكاليف الهجرة خاصة عندما كانت الحدود مفتوحة أمام المهاجرين خلال تلك السنوات، إلا أن علماء الاجتماع يؤكدون أنه "كلما زاد عدد الشتات غير المندمجين تقلصت الثقة بهم كما أنه كلما زاد حجمهم تباطأ معدل الاندماج³⁷، وهو ما أدى إلى ازدياد المخاوف من الهجرة والمهاجرين بل وتم تسييس الهجرة بشكل كبير من طرف أغلب السياسيين في أوروبا وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدامها من طرف الشعبويون كأحد التهديدات للأمن القومي ووحدة الأمة.

ثانياً: الهجرة تعبير عن اللامساواة في التنقل

في نهاية المطاف فإن الهجرة الدولية بشكل عام بغض النظر ان كانت قسرية أو طوعية بطرق قانونية أو غير قانونية فإنها بالضرورة تعكس اللامساواة في الحق في الحركة والتنقل بغض النظر عن طبيعتها بالرغم من أن "عدد المهاجرين الدوليين في العالم وصل في عام 2019 إلى حوالي 272 مليون مهاجر أي حوالي 3,5% من سكان العالم منهم 52% من المهاجرين ذكور و48% إناث، كما أن 74% من المهاجرين الدوليين هم في سن العمل أي بين 20 و64 سنة³⁸ وهو ما قد يساهم في التأثير الإيجابي على الدول المستقبلية التي هي بحاجة إلى العمالة دون الخوض في إشكالات عدم الاندماج والتأثيرات السلبية التي تثار حول تهديداتها للأمن القومي، ويمكن فالقاء نظرة بسيطة على مسألة حرية التنقل من خلال النقاط التالية يوضح لنا هذه النتيجة:

1- مسألة حرية التنقل بدون تأشيرة: ان حرية التنقل بدون تأشيرة تلخص لنا هذه النتيجة فمثلاً "يحق للشخص إذا كان ذو جنسية دنماركية التنقل في 164 دولة في حين ان كان روسيا فله حرية التنقل في 94 بلدا في حين تنقل فرص حرية التنقل في دول العالم الثالث بشكل عام وفي الدول التي تمثل مصدرا للهجرة كدول افريقيا خاصة الواقعة جنوب الصحراء وكذا بنغلاديش³⁹ مثلا وبصفة عامة دول الشمال يتمتعون بحرية كبيرة للتنقل نحو أي دولة من العالم وبالكثير من التسهيلات كاليابان وأستراليا وأمريكا... إلخ وهذا التفاوت في حرية التنقل يعكس التفاوت

واللامساواة في طبيعة الهجرة الدولية، في ذات الوقت هناك بعض الدول التي تسهل منح الجنسية للمهاجرين وهي الدول التي تتميز بقدرتها على استيعاب التنوع والاختلاف في حين أن هناك دول أخرى تصعب حصول المهاجرين على الجنسية وهي عادة الدول التي تتخوف من تأثير التنوع على هويتها وأوضاعها الداخلية خاصة الدول غير القادرة على التعامل مع الاختلاف والتنوع الثقافي.

2- **الوضعية الاجتماعية للمتنقل:** ان الوضعية الاجتماعية للمتنقل تلخص لنا هي الأخرى نفس النتيجة على اعتبار أن "الاغنياء حتى في الدول الفقيرة يجدون صعوبات أقل في الخروج وحتى الإقامة خارج بلده لمدة تزيد عن ثلاث أشهر خاصة اذا كانوا يحملون معهم رأسمال لشراء شقة للشكن أو حتى لإقامة مشروع ما... بحيث يستفيدون من الحصول على رخص إقامة نظامية في العديد من البلدان المضيفة"⁴⁰، أليس من حق الفقراء أيضا التنقل بكل حرية عبر الحدود؟ باعتبار أن تلك الدول تشجع ذلك النوع من الهجرة المرتبط بجلب الأموال، فمثلا تفرض "اليابان قيود صارمة على المهاجرين في حين هناك بعض المدن الذي وصل عدد المهاجرين اليها أكثر من 95% في دبي"⁴¹ مثلا.

3- **أصحاب المؤهلات العليا:** وذات الشيء ينطبق على أصحاب المؤهلات العلمية والمعرفية من دول الجنوب، بحيث يعتبرون محل ترحيب من دول الشمال بل أكثر من ذلك بعض الدول تتبع سياسة انتقائية لاجتذابهم كما أنهم يتمتعون بتسهيلات للحصول على التأشيرة وتنقلهم وهو ما يعرف لدى دول الجنوب بهجرة الأدمغة "كأستراليا وكندا اللذان تطلبان مستويات تعليمية عالية في اختيارها لنوعية المهاجرين"⁴²، أو حتى من ذوي الكفاءات والمهارات.

4- **الوضعية الصحية للمتنقل:** ظهرت فكرة ضرورة اصدار شهادات التطعيم من بعض الأمراض المعدية ومن خلالها ضرورة جواز سفر صحي حيث يمكن لمقتني هذه الجوازات الخاصة بالتنقل دون غيرهم، وبالرغم من ان ضرورة اصدار جواز سفر صحي لم تثر الجدل سابقا كما هو الحال بالنسبة لجائحة كوفيد-19 حول ضرورة وجود جواز سفر صحي اي شهادة تطعيم ولعل هذا الأخير يثير اشكالات كثيرة هي مثلا مدى توفر اللقاح لكل البشرية بحيث يمنح الفرد حرية اختيار أخذ اللقاح ومنه حرية التنقل، وحتى حول مدى نجاعة اللقاح خاصة في ظل تحور الفيروس وما طبيعة المناعة هل هي دائمة ام مؤقتة والكثير من الاشكالات التقنية الصحية والتي تتعارض مع حقوق الانسان وحرية تنقل الأشخاص ضمن واقع الوصول غير العادل إلى لقاح COVID-19

وضمن هذا الاطار أشارت ألكسندرا فيلان *Alexandra Phelan* خبيرة الأمراض المعدية في جامعة جورج تاون في واشنطن "نحن نخاطر بوضع تكون فيه الدول الغنية فقط هي التي تحصل على اللقاح المقبول للسفر، وهم الوحيدون الذين يسافرون"⁴³، وهو ما سيكرس بشكل جشع تفاوت آخر أكثر تعقيدا ضمن مختلف التفاوتات في العلاقات بين الشمال والجنوب.

ان الاشكال الكبير الذي يطرح حول الهجرة الطوعية أو الاختيارية سواء كانت نظامية اي شرعية أو هجرة غير نظامية غير شرعية هي أنه بما أن الهجرة تتم من الجنوب نحو الشمال وبما أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من يملكون امكانيات للهجرة أو كفاءات علمية أو يد عاملة مؤهلة "من خلال تأثيرات الهجرة على ألك الذين يقون في بلدانهم تاركين الضعفاء في وطنهم ولمصيرهم أليس بالإمكان اعتبار الهجرة نفسها هجمة استعمارية مضادة"⁴⁴، أم هي تحرك ايجابي قد يعود على طرفي المعادلة دول مصدرة ومستقبلة بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يعرف بتداول العقول بدلا من هجرتها بصفة نهائية، اليوم يزداد الأمر تعقيدا في ظل الحجر الذي فرضه انتشار فيروس كورونا والذي بدوره طرح الكثير من الاشكالات حول حقوق التنقل والسفر في ظل التنوع والاختلاف والغموض العلمي حتى حول اللقاح في حد ذاته.

كما أن "التقسيم القديم للدول على أنها إما مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين أثبت تأكله وعدم جدواه فمعظم الدول على حد سواء يمرون بكلا التجريبتين تصدير واستقبال للمهاجرين، في نفس الوقت أخذت دول أخرى دورا مهما كمناطق عبور للمهاجرين فالهجرة العالمية هي جزء من الثورة العابرة المتخطية للحدود الوطنية"⁴⁵، إلا أن عادة الدول المتقدمة ظلت في الكثير من الاوقات دول مستقبلة خاصة الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا مثلا، كما ان أغلب دول افريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب افريقيا شكلت دائما دول مصدرة للهجرة، كما تعتبر الكثير من الدول كدول مصدرة ومناطق عبور في ذات الوقت كدول شمال افريقيا وبعض الدول الاوربية كاليونان واسبانيا والكثير من دول اوربا الشرقية والوسطى، إلا أن أهم ما في كل هذا أن "الهجرة الاقليمية أكبر سبع مرات من الهجرة إلى باقي أنحاء العالم بالرغم من الضجة الاعلامية المثارة حول زيادة الهجرة الافريقية نحو أوربا"⁴⁶، ولعل أهم ما في الامر انه ولوقت قريب لم تكن الحكومات تنظر إلى الهجرة الدولية كقضية سياسية أساسية بحيث كان يتم تقسيم المهاجرين إلى فئات يتم التعامل معهم ضمن أقسام ادارية متنوعة، وفي سنة 1986 عقدت منظمة التنمية والتعاون

الاقتصادي(OECD) أول مؤتمر دولي حول الهجرة الدولية وعن ضرورة وجود اتفاق بين حكومات الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة لتحديد حقوق المهاجرين، إلا أن هذا الطرح رفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشمال المتقدم، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت اتفاقية في سنة 1990 بشأن حقوق العمال المهاجرين إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلى غاية 2003 ومعظم الموقعين عليها دول مصدرة للهجرة، وبالرغم من وجود منظمات دولية كالمفوض السامي لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة ومكتب العمل الدولي من اجل العمال المهاجرين، ولكن إلى يومنا هذا لا توجد مؤسسة تتحمل المسؤولية الشاملة من أجل تعاون عالمي لرصد حقوق المهاجرين"⁴⁷، وبغض النظر عن طبيعة الهجرة أو نوع المهاجر سواء كانت الهجرة طوعية أو قسرية، كما تم طرح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (*Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (GCM)* في مراكش بالمغرب في 10 ديسمبر 2018 وبالرغم من مشاركة أغلب المنظمات الدولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالاتفاق العالمي كإطار مهم لتحسين إدارة الهجرة التي تضع المهاجرين وحقوقهم الإنسانية في مركز الاهتمام وتوفر فرصة كبيرة لتعزيز حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم"⁴⁸، إلا أن هذا الأخير لم يلقى ترحيب أغلب الدول المتقدمة والتي تعتبر دول مستقبلة للمهاجرين.

إن الهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة تخضع لاعتبارات اللامساواة التي تكرست بل وتزداد ترسخا في العلاقة بين الشمال والجنوب خاصة في ظل تزايد موجات الهجرة نحو الشمال لأسباب اقتصادية واجتماعية أكثر منها لأسباب أمنية خاصة بالطرق غير الشرعية، كما أن حركة الهجرة بشكل عام تتم من المستعمرات السابقة إلى الدول التي استعمرتها بصفة مكثفة نتيجة وجود الشتات وقدرته على جذب مزيد من المهاجرين، إلا أن الطرح المناقش لهذا الطرح هو عولمة الدخول والخروج عن طريق الهجرة الآمنة والقانونية (او سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين)، وذلك بان تصبح "الهجرة من دولة لأخرى منتشرة بما يكفي لتلاشي الهوية والانتماء فتكون هناك حقا مجتمعات وعائلات عابرة للقوميات"⁴⁹ باعتبار أن أي إنسان يمكن أن يكون مواطنا عالميا، قد يبدو هذا الطرح مثاليا وغير قابل للتحقيق خلال المستقبل المنظور ولكن يقدم الرحالة الرقميين مثلا عن اشخاص عابرون للقوميات إذا ما تم اعتبارهم مهاجرين باعتبارهم يتنقلون باتجاه دول

أخرى غير الدولة الأصلية التي ينتمون إليها، "فالهجرة هي في الأساس حاجة إنسانية مارستها البشرية منذ القدم ولا يجب أن تعمل القوانين أو على إلغائها أو الحد منها"⁵⁰.

خاتمة

تعتبر ظاهرتي الهجرة واللجوء عن حركة اجتماعية بدوافع أمنية وسياسية وحتى اقتصادية وبيئية وربما صحية لتصبح رهينة العوامل الإنسانية في الدول المستقبلية، خاصة بالنظر إلى ظاهرة اللجوء باعتبارها هجرة قسرية مؤقتة في الأصل، إلا أنها قد تصبح دائمة خاصة في ظل الحروب والصراعات الطويلة، مثل اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة 1948 والذين لا يزالون إلى يومنا هذا مبعثرين في مخيمات اللجوء في دول الجوار بعيد عن وطنهم بسبب استمرار الصراع، ولعل أهم ما تم التوصل إليه هو ما يلي:

- أن زيادة عدد اللاجئين والمهاجرين لأسباب قسرية هي في الأصل مرتبطة بتهديد الإنسان لأخيه الإنسان ضمن أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية، إلا أن الطبيعة أيضا أصبح لها دور في ظهور الهجرة القسرية وتحديد اللجوء البيئي وإن كان إلى يومنا هذا لم يتم تقنين وضعه هؤلاء كمهاجرين قسرين أو لاجئين يتمتعون بحقوق اللاجئين لأسباب سياسية أو أمنية، ومن المتوقع أن يزداد عدد هؤلاء بشكل كبير خاصة في ظل تقلبات الطبيعة المفاجئة من جهة، وكذا نتيجة الظواهر غير الطبيعية التي تسبب فيها الإنسان كالاختباس الحراري مما انعكس على جودة حياته الإيكولوجية على هذه الأرض، وإن كانت الدول الصناعية الكبرى تتحمل المسؤولية الكبرى في ذلك.

- إن أكثر الهجرات تطرفا إن صح التعبير تلك الهجرة التي تتم بطرق غير شرعية، وكذا هجرة الأدمغة خاصة أن هذين النوعين من الهجرة لهما تبعات مؤلمة إحداها مرتبطت بالهجرة غير الشرعية والتي تسببت في كثير من الأحيان في فقدان المهاجرين لحياتهم في عرض البحر خاصة البحر الأبيض المتوسط أو الصحراء خاصة بالنسبة للدول أفريقيا جنوب الصحراء، أما الثانية وهي هجرة الأدمغة والتي تسببت في فقدان الدولة لرأس مالها البشري والذين يتركون بقية الشعب يتخبط في أوضاع دنيا وهو ما يحول دون نهوض الأمم وتقدمها.

- بالرغم من تقنين الهجرة القسرية من خلال تقنين ظاهرة اللجوء إلا أن عدد قليل من اللاجئين يستفيدون من وثائق اللجوء في الدول المستقبلية ويبقى أغلب اللاجئين دون أي وضع

قانونية كمشردين على هذه الأرض، كما أن الاتفاق العالمي لتنظيم الهجرة لم يقدم حلولاً عملية تذكر، كما أن أغلب الدول رفضت التوقيع عليه باعتباره يفرض عليها التزامات إضافية اتجاه المهاجرين.

- ان الهجرة سواء كانت قسرية أو حتى اختيارية تعكس بشكل واضح حالة من اللامساواة في التنقل بين البشر وخاصة بين الشمال والجنوب وزداد اليوم الأمر تعقيداً في ظل الضرورات الصحية منذ سنة 2019 في ظل انتشار فيروس كوفيد-19 وما يثيره من اشكالات بين امكانيات وعدالة وجود جوازات سفر صحية للمسافرين، وهو ما يعني عوائق إضافية لحرية التنقل.

الهوامش والمراجع:

- ¹ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، عصر الهجرة، تر: منى الدروبي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص42.
- ² نفس المرجع، ص29
- ³ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص30.
- ⁴ نفس المرجع، ص73.
- ⁵ خالد محمد دفع الله، "استجابة البحوث للسياسات: حالة بحوث الهجرة القسرية في السودان"، سياسات عربية، العدد19، مارس2016، ص36.
- ⁶ Laidouni N, Alvarez-Dardet C, "Public health lesson for refugee reception the example of Sidi Bulgayz ", *J Epidemiol Community Health*, Vol 70, No10, October 2016, p947.
- ⁷ *Global Trends Forced Displacement in 2015, UNHCR Global Trends, 2015, P2. in: www.unhcr.org/statistics*
- ⁸ زغمونت باومان، الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، تر: سعد البازعي وبثينة الابراهيم، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2016، ص62.
- ⁹ ساري حنفي، "الهجرة القسرية في الوطن العربي اشكاليات قديمة جديدة"، المستقبل العربي، 2015، ص71.
- ¹⁰ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص75.
- ¹¹ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص346.
- ¹² برتران بادى ودومنيك فيدال، أوضاع العالم 2016: عالم اللامساواة، تر: نصيرة مروة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016، ص177.
- ¹³ خالد محمد دفع الله، مرجع سابق، ص35.
- ¹⁴ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص351-352.
- ¹⁵ جوي ميللر، سياسة أوغندا اتجاه النازحين داخليا، نشرة الهجرة القسرية، رقم 78، على الرابط: www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR78/FMR78Brookings.pdf

- ¹⁶ برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 181.
- ¹⁷ أيمن زهري، "الهجرة الدولية والتحركات السكانية في المنطقة العربية: دور البرلمانين والمجالس التشريعية"، ورقة سياسات، العدد 2، أكتوبر 2016، ص 3.
- ¹⁸ برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 177.
- ¹⁹ أحمد علي سالم وآخرون، الانسان البيئة: مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص 238.
- ²⁰ برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 178.
- ²¹ أحمد علي سالم وآخرون، مرجع سابق، ص 234.
- ²² برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 178.
- ²³ ماري ما كوليف وبينود خضرية، وآخرون، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، ص 2، (2021-08-07) <https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf>
- ²⁴ نفس المرجع والصفحة.
- ²⁵ نفس المرجع، ص 179.
- ²⁶ محمد ربيع، هجرة الكفاءات العلمية، الكويت: جامعة الكويت، [د.م.ن.][د.د.ن.][د.س.ن.][ص.11].
- ²⁷ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص 168.
- ²⁸ نفس المرجع، ص 171.
- ²⁹ نفس المرجع، ص 172.
- ³⁰ برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص 179.
- ³¹ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص 347.
- ³² نفس المرجع، ص 256.
- ³³ Austria Wolfgang Lutz, *The future population of the world, ed, the international institute for applied systems analysis, 1996, p342.*
- ³⁴ *Ibid.*
- ³⁵ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص 102.
- ³⁶ بول كولبير، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا، تر: مصطفى ناصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016، ص 48.
- ³⁷ نفس المرجع، ص 110.
- ³⁸ ماري ما كوليف وبينود خضرية، وآخرون، مرجع سابق، ص 19.
- ³⁹ برتران بادي ودومنيك فيدال، مرجع سابق، ص ص 175-176.
- ⁴⁰ نفس المرجع، ص 176.
- ⁴¹ بول كولبير، مرجع سابق، ص 18.
- ⁴² نفس المرجع، ص 19.
- ⁴³ Umberto Bacchi, *Coronavirus vaccine passports: What you need to know, Thomson Reuters Foundation, Tuesday, 9 March 2021, (14-03-2021), https://news.trust.org/item/20201221125814-sv8ea/*

⁴⁴ بول كولبير، مرجع سابق، ص 18.

⁴⁵ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، مرجع سابق، ص 48.

⁴⁶ نفس المرجع، ص 306.

⁴⁷ نفس المرجع، ص 57.

⁴⁸ *Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (GCM), United Nations, 13-03-2021,*
<https://www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/Pages/GlobalcompactforMigration.aspx>

⁴⁹ بول كولبير، مرجع سابق، ص 12.

⁵⁰ بوبكر جيملي، حرقه "الحرقه" مساهمة في فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سلسلة اعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 111.